نفى وزير خارجية إسبانيا، ألفنسو داتيس، أن تكون خطوة الحكومة لفرض سيطرتها على إقليم كتالونيا ترقى إلى "انقلاب".

ووصفت رئيسة برلمان كتالونيا، كارمي فوركاديل، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المركزية في مدريد السبت بأنها "انقلاب فعلي".

لكن داتيس قال لبي بي سي "إذا كان أحد قد حاول القيام بانقلاب، فهي الحكومة الإقليمية لكتالونيا، وإذا كان هناك انقلاب، فهو ما قام به بوجديمون".

ومضى قائلا "ما نقوم به هو التقيد ببنود دستورنا".

وقال "إذا نظرت إلى باقي الديمقراطيات وبالتأكيد شركاءنا في الاتحاد الأوروبي، فإنهم لم يقبلوا مثل هذا القرار الذي اتخذه جزء من البلد".

واتخذت حكومة مدريد هذه الإجراءات الإقليمية بعدما رفضت حكومة كتالونيا مسعى استفتاء الاستقلال عن إسبانيا.

ونظمت حكومة كتالونيا، بقيادة كارلس بوجديمون، قبل نحو ثلاثة أسابيع استفتاء للانفصال اعتبرته المحكمة الدستورية غير قانوني.

ويسكن في كتالونيا نحو 7.5 مليون شخص وتتمتع حاليا بحكم ذاتي موسع من حكومة مدريد بما في ذلك السيطرة على السياسات الخاصة بها، والتعليم، والعناية الصحية.

ونظمت كتالونيا استفتاء مثيرا للجدل للانفصال عن إسبانيا يوم الأحد 1 أكتوبر/تشرين الأول، وشارك فيه نحو 43 في المئة من الناخبين الكتالونيين.

ويذكر أن 90 في المئة صوتوا لصالح الاستقلال عن إسبانيا، لكن كثيرا من معارضي الاستقلال عن إسبانيا قاطعوا الاستفتاء قائلين إنه غير قانوني وخطوة غير صالحة.

موقف الحكومة الإسبانية؟

وأعلن رئيس الوزراء الإسباني السبت، ماريانو راخوي، عن خطط لتجريد قادة حكومة إقليم كتالونيا من سلطاتهم، مع تقليص صلاحيات البرلمان المحلي للمنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي.

وقال راخوي إن مجلس الوزراء قرر في اجتماعه الطارئ تنظيم انتخابات إقليمية في أقرب وقت ممكن.

ومن المقرر أن تحال هذه الإجراءات إلى مجلس الشيوخ الإسباني للتصويت عليها.

وتشير التقارير إلى أن السلطات المركزية تسعى أيضا إلى السيطرة على قوة الشرطة المحلية والمحطة العامة تي في .3

ووصف بوجديمون الخطة بأنها أسوأ هجوم تتعرض له مؤسسات كتالونيا منذ الحكم الاستبدادي للجنرال فرانكو في الفترة من 1939 إلى 5791، التي أُلغي خلالها الحكم الذاتي للإقليم آنذاك

وقال بوجديمون إن الحكومة الإسبانية تواصل العمل ضد الإرادة الديمقراطية للكتالونيين بعدما رفضت مدريد كل عروض الحوار.

وأضاف أنه سيدعو إلى عقد جلسة في البرلمان الكتالوني لبحث الرد على خطط راخوي.

وخاطب بوجديمون المواطنين الأوروبيين باللغة الإنجليزية قائلا إن القيم التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي "باتت على المحك في كتالونيا".

ما الذي تخطط له الحكومة الإسبانية؟

في وقت سابق، قال راخوي إنه فعل المادة 155 من الدستور الإسباني، الذي يفرض الحكم المباشر حال نشوب أزمة ما في المناطق التي تتمتع بحكم ذاتي في البلاد.

وامتنع راخوي، بعد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء، السبت، عن حل برلمان الإقليم، لكنه أشار إلى تنظيم انتخابات محلية في أقرب وقت.

وأصر على أن هذه الإجراءات لن تعني تعليق الحكم الذاتي في كتالونيا وإنما إبعاد أولئك الذين "أخرجوا الحكم الذاتي بعيدا عن إطار القانون والدستور".

وقال نائب زعيم إقليم كتالونيا، أوريول جونكويراس، إن رئيس الوزراء الإسباني وحلفاءه "لم يعلقوا الحكم الذاتي فحسب. لقد علقوا الديمقراطية".

أما أدا كولاو عمدة مدينة برشلونة عاصمة الإقليم، فقالت إن تصرف حكومة راخوي "هجوم خطير على حقوق وحرية الجميع سواء في كتالونيا أو خارجه".

وقال إينيغو أوركولو، رئيس حكومة إقليم الباسك الذي يتمتع بحكم ذاتي، إن استخدام المادة 155 "كان قاسيا وغير مناسب."

لكن زعيم حزب سيودادانوس (وسط)، أنيس أرمادا، الذي يعارض الانفصال، عبر عن اعتقاده بأن إجراء انتخابات جديدة "سيعيد الإرادة الجيدة والديمقراطية" في الإقليم.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 23/10/2017
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com